إقتصاد المعرفة وصناعة التنمية في الدول العربية

The knowledge economy and the development industry in the Arab countries

أعمر بوريشة *

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

amarbouricha@yahoo.com

تاريخ الارسال:2022/02/28 تاريخ القبول:2022/05/10 تاريخ النشر:2022/06/15

ملخص:

إقتصاد المعرفة هو مجال حيوي في الإقتصاد العام، هو إمتداد واضح وصريح لأساسيات الإدارة الفكرية في الدولة والمنظمة وحتى على الصعيد الفردي الشخصي.

هذه الدراسة هي عبارة عن فتح الباب أمام هذا المصطلح الأكثر تداولا اليوم في الحياة الإقتصادية، من خلال طرح شروحات وافية عن مضمونه وأهم خصائصه وعلاقته بالتنمية والتنمية المستدامة.

قديما كان المال وحدة وقودا للمجتمعات الصناعية، أما اليوم وفي عصر الثورة والتطور التكنولوجي وفي عصر المجتمعات المعلوماتية والاتصالات، فإن المعرفة والحكمة هي وقود سيادة الدول ومستقبلها.

من يمتلك المعرفة سيكون دائما في المقدمة والقيادة والسيادة ومن لا يملك المعرفة سيكون حتما في المؤخرة. إن صناعة التنمية في العالم لا تكون مجدية وحقيقية إلا إذا دفعتها المعرفة في جانبها إقتصادي المحض.

الكلمات المفتاحية :المعرفة. الإقتصاد. التنمية. صناعة.التنمية المستدامة.

Abstract:

Economy is a vital field in the public economy, and it is a clear , explicit extension of the basics of intellectual management in the state and organization, and even at the individual level.

Opening the door to this term most commonly used today in economic life, by offering adequate explanations about its content and most important characteristics and its relationship to development and sustainable development.

In the past, money was a unit of fuel for industrial societies, but today, in the era of revolution and technological development, and in the era of information and communication societies, knowledge and wisdom are the fuel for the sovereignty and future of states.

Whoever possesses knowledge will always be at the fore, leadership and dominance, and whoever does not possess knowledge will inevitably be at the rear. The development industry in the world will not be feasible and real unless knowledge pushes it in its purely economic aspect.

key words : Knowledge, Economy, knowledge economy, Development, Industry, Sustainable Development.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريبًا كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد على حد سواء، أنها تتوافر بصيغة معلومات ذات معنى عن السوق والعمل والاتصالات والتقنية، وتعد المعرفة موجودا مجردا غير ملموسا، ولكنه محسوس ويمكن قياسه ويؤدي دورا حاسما في تحقيق الميزة التنافسية الرائدة.

تبرز أهمية إقتصاد المعرفة حاليا في الدول المتقدمة خاصة، وذلك من خلال ما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الإقتصاد وفي أداء نشاطه، والذي يقوم على إستخدام الأمثل والكثيف للمعرفة والعلم.

إن المعرفة العلمية والعملية تعتبر أساسا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها، والتي كانت الشغل الشاغل لمفكري علم الإقتصاد (صناع الثروة) وعلى سبيل المثال نجد أن إسهام المعرفة التقنية والمتقدمة أدى الى أن يكون بيل جيتس **Bill Gates** صاحب أغني شركة في العالم وبالتالي أغنى رجل في العالم.

شهد مفهوم إقتصاد المعرفة تطورا كبيرا في العقود القليلة الماضية مع المعرفة كل خصائصها شيء ضمني يتواجد في أدهان وعقول الأفراد، وتعتمد على خبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم الفكرية، كما إتساع إستخدام شبكة الإنترنت والتجارة الإليكترونية والدفع الإليكتروني، ويقوم هذا الإقتصاد على وجود بيانات يتم تطويرها إلى معلومات ومن ثمة إلى معرفة وحكمة في الإختيار الأنسب من بين الخيارات الواسعة التي يتيحها إقتصاد المعرفة الذي تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي.

وقد شهد العالم مؤخرا توسع في الإدراك بأن غدارة المعرفة هي المصدر رئيس لنمو الإقتصادي وتحقيق الميزة التنافسية. إن معظم الشركات الكبرى عالميا، أدركت الآن الأهمية الحيوية للمعرفة في العمال، إلا أن بالرغم من ذلك فإن الصعوبة تكمن في صياغة إستراتيجيات لإدارة المعرفة وإجراء المبادلات الصحيحة ما بين هذه الإستراتيجيات لإختيار ما هو ملائم منها لأي منظمة أو دولة أو جماعة.

الإقتصاد المعرفي يمتلك القدرة على الإبتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ولا توجد حواجز للدخول إليه بل هو إقتصاد مفتوح ومن تم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام ما يرغب في التعامل معه، فالمعرفة أكثر الأمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات بل ولكافة الجنس البشري.

لقد تعاملت الدول العربية بشكل جدي مع هذا المجال الذي يعمل على تكريس الأسس العلمية للوصول للهدف، فإقتصاد المعرف أصبح تحديا قويا لكل الدول العربية دون إستثناء لبلوغ التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولعل من بين هذه التحديات القدرة على لإستثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة في الدول العربية في كافة المستويات والأصعدة.

ومن ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهم إقتصاد المعرفة في صناعة التنمية بكل أبعادها في الدول العربية ؟

لتبسيط هذه الإشكالية حددنا جملة من التساؤلات منها ما يلي:

- ما هو مفهوم المعرفة وخصائصها ؟
- ما هي مدلولات ومفهوم إقتصاد المعرفة ؟
- ما هي ركائز الإقتصاد المعرفي ومؤشراته ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة وما هو وضعها في العالم العربي ؟
- كيف يساهم إقتصاد المعرفة في صنع التنمية وتطويرها في العلم العربي ؟

ترتكز هذه لدراسة على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة آنية على الإشكالية منها :

- كلما إهتمت الدول بالمعرفة كلما أضحت مدخلا قويا لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة أصبحت
- أصبحت المعرفة العامل الأساس والمحرك لتطور الشعوب ولها تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- بالرغم من توافر الإمكانيات المتعددة في العالم العربي، إلا أنه يجد صعوبة في تحقيق التنمية المستدامة بفعل ضعف التحكم في الإقتصاد المعرفي.
- يقاس التقدم اليوم من خلال ما تحققه الدول من تراكم معرفي، كما تقاس تحقيق التنمية الصحيحة في هذه الدول بمدى فهم وتطبيق علم الإقتصاد المعرفي.

تعتمد الدراسة على جملة من المناهج التي تتناسب مع الموضوع من بينها المنهج الإستقرائي من خلال دراسة كل أجزاء الظاهرة للحكم على الكل، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف ظاهرة الموضوع وصفا شكليا وتحليل المعطيات بما يسمح فهم الظاهرة، كما حاولنا إستخدام المنهج المقارن في مقارنة بعض المعطيات والمعلومات خاصة بالاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي.

أولاً : ماهية المعرفة

1. مفهوم المعرفة وخصائصها:

المعرفة مفهوم معقد، متشعب ومتعدد الجوانب تتطلب الإحاطة به التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بها،

1.1 تعريف المعرفة:

تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بالمعرفة، وسنحاول فيما يلي التركيز على أهمها:

1.1.1: عرّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) المعرفة بأنها " مورد يمكن الاستفادة منه واستخدامه في توفير الثروة وتعزيز جودة الحياة "[1].

2.1.1 المعرفة تعني أنها: "منتوج للتفسير والترجمة والتحليل الإنساني، وهي موجود معنوي غير ملموس لكن لنا قدرة قياسه وهو يخلق الثروة للمنظمة"[2].

3.1.1. تعرف المعرفة كذلك بأنها" مزيج من المعلومات والتكنولوجيا والخبرة والمهارات والحكمة والتي تحمل سمات الابتكار والإبداع والتجديد وقدرة الفرد على تخزين تلك المعلومات إلى الحد الذي يمكنه الإفادة منها [3].

وعليه يمكن أن نقول أن :

المعرفة = المعلومة المختزنة + القدرة على الاستفادة من هذه المعلومات

فالمعرفة تعني الإدراك والفهم والتعلم وترتبط بحالة ما، أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة، واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتعلقة بها، لذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات.

2.1. خصائص المعرفة [4]

تتسم المعرفة إذا ما اعتبرت سلعة اقتصادية عن غيرها من السلع بعدد من الخصائص منها:

- المعرفة سلعة غير مادية أي غير ملموسة؛
- المعرفة تتعرض للتغير المستمر أي أنها غير ثابتة وتتغير بتغير المعلومات؛
- المعرفة هي نتاج العلم والتعلم، والخبرة؛
- توصف المعرفة بأنها تراكمية وغير قابلة للنضوب بمعنى أنها تتجدد وتزداد وتتراكم ؛ أي أنها لا تهتلك باستعمالها.
- للتوصل إلى معرفة معينة يمكن أن يؤدي إلى توليد معرفة جديدة تستند إلى المعرفة السابقة التي تمثل الأساس لتوليد المعرفة الجديدة.
- المعرفة كقدرة إدراكية يمكن أن تكون معرفة تفاعلية تتحقق عن طريق الحوار، وآلية من خلال استخدام التقنيات التي تتيح المعرفة بالاستناد إلى قواعد المعرفة الالكترونية والآلية.

وهناك من يضيف خصائص أخرى إضافة إلى ما سبق، تتمثل في:

- أن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود والإفلات من القيود الضريبية والجمركية خاصة إذا كانت رقمية.
- أن المعرفة متواصلة البقاء، أي غير منتهية لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر، مما يعني إمكان وجودها بعدد لا نهائي من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد وبدون مقابل مالي، وكذلك لا يترتب على استفادة أحد منها منع الآخرين من الاستفادة منها وبالتالي تعود عوائدها على أطراف المجتمع بصفة عامة.
- أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين، والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر.

2: مفاهيم ومدلولات إقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة:

إن مصطلح اقتصاد المعرفة أو الإقتصاد القائم على المعرفة مصطلح يشير إما إلى اقتصاد معرفة يركز على إنتاج وإدارة المعرفة في إطار قيود اقتصادية، أو إلى اقتصاد مبني على المعرفة .وفي المعنى الثاني، وهو

الأكثر شيوعاً، فإنه يشير إلى استخدام تقنيات المعرفة (مثل هندسة المعرفة وإدارة المعرفة) لإنتاج فائدة اقتصادية وكذلك لخلق وظائف. وقد حاز المصطلح على رواج كبير بعد أن صيغ من قِبل بيتر دركر Peter) F. Drucker)كعنوان للفصل الثاني عشر في كتابه The Age of Discontinuity..، حيث استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة (knowledge economy) ومجتمع المعرفة(knowledge society). وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.[5]

ففي حين كانت الأرض، والعمالة، ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم، أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية، والإبداع، والذكاء، والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال، أو المواد، أو العمالة[6].

1.2.1 تعريف عبد الرحمن الحاج يعرف اقتصاد المعرفة بأنه" الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد، تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق, وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال, باعتبارها المنصة الأساسية التي يطلق منها."[7].

2.2.1 تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 الاقتصاد المعرفي : يعرفه بأنه : نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

3.2.1 أما جمال سالمي : فقد عرف إقتصاد المعرفة بأنه : "نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال".[8] وبناء على ما تقدم فان اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال[9].

وباختصار، فإن الاقتصاد المعرفي يقصد به القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالإضافة الى عملية توظيفها وذلك للسعي للوصول الى حياة متطورة بكافة المجالات والأنشطة وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا بخدماته وأنواعه من الإنترنت والتطبيقات التقنية المعلوماتية، كما أن سبب نمو الاقتصاد في العالم والإنتاج هي المعرفة، وذلك بعدة طرق سببها المعرفة وهي إما أن نقوم باستخراج وتحضير السلع والخدمات باستخدام المعلومات أو عن طريق استخدام التقنية في السلع والخدمات القديمة اي التطوير والبناء عليها[10]. ووفقاً لتقديرات هيئة الأمم المتحدة فإنّ اقتصاد المعرفة يسيطر على 7% من الناتج المحلي الإجماليّ في العالم، ويشهد هذا الاقتصاد نموّاً سنويّاً بمعدّل يتراوح بين 10% – 50% تقريباً من الناتج الإجماليّ للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ؛ بسبب اهتمام هذه الدول باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .[11]

2: مستلزمات، أهمية وركائز الإقتصاد المعرفي والإقتصاد القائم على المعرفة[12] :

1.2 : مستلزمات الإقتصاد المعرفي

إن لإقتصاد المعرفة مستلزمات أساسية، أبرزها :

– إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، إبتداء من المدرسة الإبتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي، مع توجيه إهتمام مركز للبحث العلمي. وتجدر الإشارة إلى أن إنفاق مثلا الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، وهنا ما يجعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا وديناميكية في العالم (بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال 360 مليار دولار عام 2000، كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها 180 مليار دولار).

– العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست (ترفا فكريا)، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

– إدراك المستثمرين ولشركات أهمية إقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، حيث تخصص جزء مهما من إستثماراتها للبحث العلمي والإبتكار.

2.2:أهمية اقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة

وقد عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية: الإقتصاد القائم على المعرفة " على أنه "الإقتصاد الذي تعد فيه "المعرفة" المحدد الرئيسي للإنتاجية والنمو الإقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلم في تحقيق أداء اقتصادي متميز[12]."

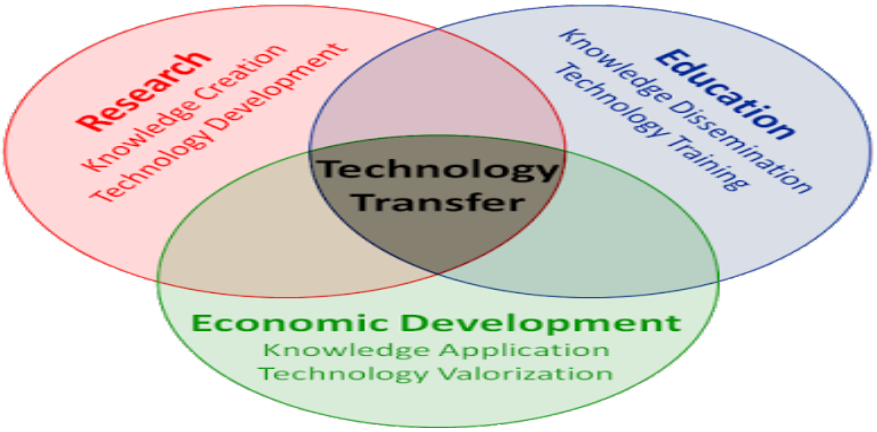

المصدر: التربويون الجدد، المدونة الإليكترونية" الإقتصاد القائم على المعرفة" Knowledge-based economy
13سبتمبر/ 2017.

ولذلك فإن الدورة التشابكية بين إقتصاد المعرفة والإقتصاد القائم على المعرفة تتلخص في إنتاج المعرفة من خلال ثلاثة أنشطة هي البحث العلمي والتطوير التقني والابتكار، وهي الأنشطة التي تنتج مجتمع المعرفة أو اقتصاد المعرفة الذي يجب توطينه في الإقتصاد الوطني وزيادة حجم موارد البحث والتطوير والإبتكارات المادية والبشرية والتوسع في البحوث التطبيقية وتحويل المعرفة إلى ثروة مادية في القطاعات والمؤسسات الإقتصادية[13].

فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: (تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد...) كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي".[14]

وهنا لأغراض هذه الدراسة سنستخدم مصطلح الإقتصاد القائم على المعرفة للدلالة على المصطلح الأشمل والأعم لأن الإقتصاد القائم على المعرفة يقوم باستخدم منتوجات المعرفة.

وقد ظهرت أهمية اقتصاد المعرفة مع استخدام تقنيات المعلومات بدلاً من الموارد ورأس المال، ممّا ساهم بأنّ تصبح المعرفة من أهمّ عوامل تحوُّل الدول الناميّة إلى دول متطورة وحديثة، وانعكس تأثير هذا الشيء على التجارة الدوليّة، كما شكّلَ الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا، والإبداع، والتطوير دافعاً لدعم النموّ الاقتصاديّ،

وفيما يأتي " مجموعة من أهمّ النقاط التي تشكّل أهمية اقتصاد المعرفة:[15]

1- تُصنّف المعرفة بأنّها علميّة، وتُعتبَر الأساس المستخدم لإنتاج وزيادة الثروة.

2- تساهم المعرفة في زيادة الإنتاجيّة، وتحسين الأداء، وتقليل تكاليف الإنتاج، والحرص على تطوير نوعيته؛ عن طريق استخدام الأساليب المتقدّمة والوسائل التقنيّة الخاصة باقتصاد المعرفة.

3- تساعد المعرفة على دعم الدخل القوميّ؛ من خلال إنشاء المشاريع ومتابعة عوائدها الماليّة، والمساهمة بتوليد الدخل الفرديّ، والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة أو غير المباشرة.

4- تساهم المعرفة بتوفير فرص عمل؛ وتحديداً ضمن المجالات المهنيّة التي تستخدم تقنيات تكنولوجيّة متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة، كما تتميّز فرص العمل المتاحة بأنّها متنوعة، ومتزايدة، وواسعة.

5- .تشارك المعرفة بتحديث، وتطوير النشاطات الاقتصاديّة؛ ممّا يدعم نموّها بدرجة كبيرة، ويؤدي ذلك إلى استمراريّة تطور الاقتصاد بشكل سريع.

6- تساهم المعرفة بتوفير الأُسس الضروريّة لدعم توسُّع الاستثمار، وخصوصاً بمجالات المعرفة العمليّة والعلميّة؛ ممّا يؤدي إلى بناء رأس مال معرفي لتوليد إنتاج المعرفة.

7- تُقلّل المعرفة من استخدام الموارد الطبيعيّة، عن طريق الاعتماد على موارد المعرفة، وتطوير الموجود منها، ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصاديّة ونموّها دون التأثر بمحددات تحدّ من ذلك، مثل النُدرة.

8- تساهم المعرفة بتغيير هيكليّة الاقتصاد، إذ تؤدي إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج المعرفيّ المباشر وغير المباشر، وتعزّز الاستثمار برأس مال المعرفة، وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفيّة.

وفيما يلي مقارنة بين خصائص ومميزات وأهمية الإقتصاد التقليدي القديم والإقتصاد القائم على المعرفة من حيث التنظيم والعمالة والإنتاج:

جدول رقم (1)

بعض خصائص ومميزات وسمات اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي القديم

		الإقتصاد القديم old economy	إقتصاد المعرفة Knowledge economy
الخصائص التنظيمية	المنافسة	– وطنية.	– عالمية.
	الأسواق:	– مستقرة.	– متقلبة.
	حركة الأعمال:	– منخفض/ متوسط.	– مرتفع.
	دور القطاع العام:	– تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة.	– توجيهي : الخصخصة، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص.

خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل:	– تنافسية.	– تضامنية/ مشتركة.
	المهارات المطلوبة:	– مهارات محددة حسب الوظائف.	– تعلم شامل.
	التنظيم اللازم:	– محدد حسب المهام.	– تعلم مستمر مدى الحياة. – تعلم بالممارسة.
	أهداف السياسات:	– إحداث فرص التوظيف.	– الأجور/ الدخول المرتفعة.
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى:	– مغامرات/ مخاطر مستقلة.	– الاتحاد والتعاون.
	مصادر الميزة التنافسية:	– الكتل الاقتصادية.	– التجديد، الجودة، النوعية.
	المصدر الرئيسي للإنتاجية:	– المكنة أو الآلة.	– الرقمية.
	موجهات النمو:	– مدخلات العوامل (العمل، رأس المال).	– الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة.

المصدر: محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، يومي: 02–10/03/ 2005.

3.2: ركائز الإقتصاد المعرفي:[16]

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز (Four pillars) وهي على النحو التالي:

- الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.
- الحوكمة الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2 : خصائص وسمات ومميزات أخرى لإقتصاد المعرفة

يتميز الإقتصاد القائم على المعرفة بما يلي [17]:

1- يعتمدُ على الابتكار الاقتصادي كنظام فعال في توفير مجموعةٍ من المواد، والخدمات التي تساهمُ في دعمِ الروابطِ التجاريّة بين الشركات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تعملُ في مجالِ عملٍ واحدٍ والتي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2- يسعى إلى مُواكبةِ التنمية المُستدامة في مُختلفِ أنواع الاقتصاديات المحلية، مما يساعدُ على توفيرِ أغلب حاجات الأفراد.

3- يساعدُ على وَضعِ خطة عمالية ترتبطُ بتوفيرِ الأيدي العاملة الماهرة، والقادرة على الاستفادةِ من المعارف مِن أجل تطويرِ الإنتاج الاقتصادي.

4- يحرصُ على بناءِ بنية تحتية تعتمدُ بشكلٍ مُباشرٍ على الاستفادةِ من دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف في دعمِ المعرفة للحاجات المحلية.

5- يساهمُ في توفيرِ الحوافز التي تدعمُ الإنتاج المحلي، والقدرة التنافسية بين الشركات بِمُختلفِ أنواعها مِن خلال الاعتماد على تطبيق استبياناتٍ معرفيّةٍ حول طبيعة الشركات المُوجودة في السوق، وتأثيرها على الأفراد في المجتمع .المُؤثرات على اقتصاديات المعرفة.

6- إن الميزة التنافسية أصبحت تعتمد بشكل هائل على عقل الإنسان وعبقريته، وليست على المواد الخام الطبيعية؛ لذا ليس غريبًا أن تكون كبريات شركات العالم حالياً هي التي تقوم على الاقتصاد المعرفي وفي مقدمتها مايكروسوفت، إنتل، أمازون، فيس بوك وجوجل وغيرها

واستناداً إلى هذه الخصائص فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاملموسات:

حيث يشهد الاقتصاد المادي انكماشاً وتقلصاً. وإذا كان العصر الصناعي قد اتسم بتجميع الملكيات ورأس المال المادي، فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد الأوزان والإحجام، بل تتمثَّل أصوله الأساسية في الأصول المعرفية. لذا، يمكن القول أنه اقتصاد اللاملموسات القائم على رأس المال المعرفي بالدرجة الأولى.

وتساهم كل من مواد البناء الخفيفة وبدائل المعادن والتوجُّه نحو التصغير والاستعاضة عن المحتوى المادي بالمعلومات والدور المتزايد للخدمات في عملية تقليص الطبيعة المادية للمخرجات الاقتصادية. وقد بدأ التغيُّر في القيمة من الأصول الملموسة (المادية) إلى الأصول غير الملموسة (المجرَّدة) يظهر جليًّا في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. وتشير المعطيات إلى أن حوالي 90 %من القيمة السوقية لرساميل بعض الشركات ذات الكثافة المعرفية العالية مثل مايكروسوفت، أميركا أونلاين وساب تتمثَّل في الموجودات المعنوية. وتمثل شركة مايكروسوفت" مثالاً نموذجياً على المنطق الجديد السائد في اقتصاد المعرفة، والذي يسعى إلى

تخفيف وزن المؤسسة المادي وتعزيز قيمتها السوقية في المقابل. فهي تصرف معظم طاقتها على خلق أصول وموجودات غير ملموسة (معرفية .(والقيمة السوقية لرأس مال شركة "مايكروسوفت" وميزانيتها تتباين مع مثيلاتها من الشركات الأكثر عراقة، كشركة IBM مثلاً.[18]

فقد كانت القيمة السوقية لرأس مال IBM في أواخر تسعينيات القرن المنصرم تقدر بحوالي 79 مليار دولار، في حين بلغت في شركة مايكروسوفت 85.5 ملياراً. ولكن في المقابل كانت شركة IBM تمتلك ما قيمته 16.6 مليار دولار كأصول مادية على هيئة مصانع ومعدات وأجهزة وأملاك، في حين أن الموجودات الثابتة في شركة مايكروسوفت لم تتجاوز 930 مليون دولار! ومع ذلك كان المستثمرون مستعدين لدفع قيمة أكبر مقابل سهم مايكروسوفت. ومن الواضح أن ما يجذب المستثمرين هو الموجودات والأصول غير الملموسة على شكل أفكار وتطبيقات معرفية وبرامج ومواهب وخبرات العاملين المعرفيين فيها. فالإبداع المعرفي هو عملياً الموجودات والأصول الوحيدة في هذه الشركة. إن المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة هو للشركات "الرشيقة"، حيث تقاس القيمة بالأفكار بدلاً من الموجودات والأصول المادية [19].

وفيما يلي جدول يبين مقارنة بين بعض خصائص ومزايا وأهداف الإقتصاد المبني على المعرفة والإقتصاد التقليدي القديم :

جدول رقم (2)

خصائص ومزايا وأهداف رئيسية للاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الإقتصاد القديم old economy	إقتصاد المعرفة Knowledge economy
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس المال المعرفي.
– الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة Mechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف الاقتصاد القائم على المعرفة إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.

– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
– العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد على المعرفة قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان ومكان.	– ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 49.

5.2: مؤشرات الاقتصاد القائم على المعرفة:

توجَد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالإقتصاد القائم على المعرفة، وتُستخدم للدلالة على أنّه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد؛ ممّا يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول؛ من أجل تحديد مستوى تطوّرها الاقتصاديّ، وفيما يأتي مجموعة من أهمّ المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة: [20]

1- نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع.

2- معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاريّ الخاص بكلّ دولة.

3- .المؤشرات الخاصة بتوجُّه المجتمع باتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسيّة وتشمل: شبكة الإنترنت، والهواتف، والمحتوى الرقميّ.

4- عدد حقوق الملكيّة الفكريّة، وبراءات الاختراع.

5- عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمريّة عند الأفراد

6- معدلّ الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على التطوير والبحث.

ثانيا : التنمية المستدامة وأهدافها

1.تعريف التنمية والتنمية المستدامة

1.1 تحديد المفهوم :

عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد في تقريره عام 1981 أن التنمية المستدامة "هو السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات و إمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة". بمعنى توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، وذلك يجعل الهدف المحوري للتنمية يتمثل في خلق بيئة تمكينية، يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعة.[21]

إن التنمية المستدامة " هي عدم انخفاض مستوى الرفاهية عبر الزمن"، بمعنى أن أي نمط للتنمية يهتم بتحسين مستوى رفاهية الأفراد في الوقت الحالي على حساب مستوى رفاهيتهم في المستقبل، يعدّ نمطاً غير مستدام، أي أن التنمية المستدامة تهدف إلى تعظيم النفع الصافي من التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الحفاظ عبر الزمن على نوعية الموارد والخدمات البيئية ومستواها.

نستنتج من ذلك أن التنمية المستدامة هي التنمية القابلة للاستمرار وتتضمن[22]:

- ✓ .الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.
- ✓ الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية نحو إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- ✓ الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة دون إهمال التعامل مع المشكلات البيئية المباشرة.
- ✓ وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية في إطار التنمية القابلة للاستمرار...إلخ[23].

فضلا على ذلك فإن التنمية المستدامة تعتبر ميزة إبداعية للمنظمات الإقتصادية، لأنها تضمن لها الربح وكسب ميزة تنافسية على المدى الطويل[24].

كما يجب خلق إدارة متكاملة مع التنمية المستدامة من أجل أن تتكيف مع النظم الإدارية القائمة ة جعلها تتقارب فيما بينها، وأن تأخذ في الإعتبار السياسة العامة التي تتبعها المنظمة من حيث القيادة والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة،

2.1 خطوات تطبيق التنمية المستدامة

وتتمثل أهم خطوات لتطبيق إدارة متكاملة في التنمية المستدامة في:[25]

- تنظيم الحوار مع أصحاب المصلحة، مع مراعاة وجهات نظرهم
- ضبط السياسات المختلفة من حيث الأهداف، وعملية التنمية والإستراتيجية وتنفيذ البرامج القابلة للتحقيق.
- وضع جدول زمني للعمل.
- تنفيذ خطة العمل.
- الإتصال المستمر مع الموظفين.

- وبذلك يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية وديمومة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع".

2.الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة

وتتلخص الأهداف الرئيسة للتنمية المستدامة بما يلي:

– الإندماج والتكامل البيئي : وهذا يعني اندماج اهتمامات المحافظة على المحيط الحيوي في جميع أعمال المجتمعات البيئية وحماية النظم الطبيعية من إجراءات حماية البيئة.

– تحسين العدالة الإجتماعية: ويشمل ذلك تحسين جودة الحياة وإشباع حاجات المجتمعات البشرية الحاضرة والمستقبلية وإتاحة فرص العمل للجميع والخدمات الإجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرارات.

– تحسين الفعاليات الإقتصادية : وهذا يعني تشجيع الإدارة المثلى والرشيدة للموارد البشرية والطبيعية، وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المؤسسات لمسؤولياتها تجاه المستهلكين للسلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ" ملوث /دافع"، دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والإجتماعية." [26]

ثالثا :واقع التنمية المستدامة في ظل إقتصاد الدول العربية

1.أهداف التنمية المستدامة :

وفي الأول من جانفي 2016، بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع – على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود.

ولقد أخذ المجتمع العربي بهذا المفهوم للتنمية بطريقة محتشمة، في محاولة منه لسد الفجوة الهائلة التي تفصله عن الأمم المتقدمة، وخلق ثقافة تربوية شاملة تتفهم عملية التنمية وتجسدها في مشاريع إنتاجية تتناسب وثرواته القومية الدفينة، وتتجاوب مع تطلعات شعوبنا في تأمين ما تحتاج إليه حتى تتحقق حريتها الاقتصادية التي هي المقدمة الضرورية لحريتها الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا الأساس، فقد جاء في تقرير استراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي، أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع إلى مستوى حضارة العصر، إنتاجا وإبداعا واستمتاعا، وإلى المشاركة الفعالة في صنع هذه الحضارة."[27].

تحتاج 22 دولة عربية بشكل عاجل إلى معالجة الفجوات الأهم في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والتي تتعلق بهدف التنمية المستدامة الأول (القضاء على الفقر) والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة). وهناك ندرة كبيرة في بيانات المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالفقر، توزيع الدخل والثروة، والعمل،

ويجب على الحكومات جمع الكثير منها من خلال تنفيذ الدراسات الاستقصائية الإدارية. ومن أجل تمكين بعض دول المنطقة على الأقل من الحصول على درجة على مستوى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، أدرجنا بيانات عن عدد الفقراء و"معامل جيني" على الرغم من التغطية المنخفضة التي لم تشمل سوى 13 دولة و15 دولة على الترتيب.

أفضل الدول أداءً في مؤشر التنمية المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط لعام 2019؟ كانت الدول الخمس الأفضل أداءً، أي التي حصدت 65 درجة فأكثر بما يعني أنها قطعت قرابة ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هي الجزائر والإمارات والمغرب وتونس والأردن. وحصلت المنطقة العربية برمتها على متوسط بمعدل 58 درجة .

ولكن الهدف الحقيقي هنا لا يتعلق بمن يحصد أعلى الدرجات، إنما المغزى الحقيقي من أهداف التنمية المستدامة يتمثل في أن يصل الجميع إلى خط النهاية دون إغفال أحد. وعلى هذا الأساس [28]التزمت الدول العربية، كبقية دول العالم، بتنفيذ أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وهي أهداف واسعة وطموحة وذات رؤيا يتوجب تحقيقها على مدى فترة خمسة عشر عاماً، على أن تكون سنة 2030 الموعد النهائي لتحقيقها. وتسعى تلك الأهداف في مجملها إلى استئصال الفقر والجوع، من دون استثناء أي دولة أو فرد، وذلك من خلال إطار إنمائي يأخذ في الاعتبار التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وعلى الصعيد العربي عموماً فان مؤشرات التنمية المستدامة العربية وركائزها الأساسية تضع الدول العربية أمام واقع اقتصادي صعب، وتحديات غير مسبوقة، لاسيما مع ما تشهده المنطقة من عدم استقرار سياسي وأمني واجتماعي، الذي أدى الى ارتفاع درجة المخاطر، وزيادة حالة عدم التأكد واليقين في منطقة تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانخفاض المشاركة الاقتصادية، وتراجع الإستثمار، وانخفاض معدلات النمو الإقتصادي، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، وتزايد أعداد اللاجئين العرب خارج وداخل أوطانهم.

1.1.الوضع الراهن للإقتصادات العربية وتوجهها نحو الإقتصاد القائم على المعرفة

ما زالت الاقتصادات العربية توسم بكونها اقتصادات تقليدية. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد قائم على المعرفة الذي يبنى على أعمدة تتوافر على نظام فعّال للتعليم، والحوافز الاقتصادية، والحوكمة، ونظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وفيما يلي أهم التحديات التنموية الشاملة والمستدامة (خطة 2030) التي تواجه الوطن العربي:[29]

- بشكل عام، لا يمكن اعتبار البيئة العالمية الراهنة مساعدة على تحقيق خطة 2030، وسيكون لذلك تأثير سلبي على مسار التنمية في البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية. فالخطة تدعو إلى تحول نوعي في إدارة التنمية في العالم يتطلب تحولات هامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك لتصبح مستدامة،

وتحولات لا تقل أهمية في إدارة الاقتصاد العالمي ومنظومة الحْوكمة العالمية للحد من اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة.

- عدم التقدم الفعلي في إنجاز الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة الدولية، فلم تجر التعديلات المطلوبة في نظام الاقتصاد والتجارة العالمي ولا عولجت مشكلة الديون ولا وفت البلدان المتقدمة بتعهدها بزيادة مساعدات التنمية وترشيدها.
- "الحاجة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية والأموال العربية المستثمرة في الخارج لمعالجة النمو المنخفض في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير البنى التحتية والفوقية للإقتصادات العربية.
- ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي من خلال القطاعات الإقتصادية المختلفة والصادرات المتنوعة وعدم الاعتماد على النفط والموارد الطبيعية الناضبة فقط.
- عدم تنظيم الأسواق العالمية، لا سيما ما يتعلق بأسعار المواد الخام. وإذا كان النفط محيداً نسبياً عن ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد أدخل المنطقة العربية كلها تحت تأثير هذا النمط من سياسات تسعير المواد الخام، مما فرض ضغوطا ؛ً على موارد البلدان النفطي.
- ضرورة اكتساب المعرفة واستيعابها ونشرها وتشجيع المبدعين والباحثين وضمان تعليم أساسي عالي الجودة.
- التباين بين الدول العربية في مستويات الدخل وكذلك في مستوى التنمية البشرية والفقر وخاصة الفقر البشري (فقر القدرة وليس فقر الدخل).
- نقص الحرية وضيق الهامش الديمقراطي (الحقوق السياسية – استقلال الإعلام – الأمن الاجتماعي).
- انخفاض مستوى الإستثمارات العربية البينية وتراجعها خلال السنوات القليلة الماضية.
- يخلف نظام التعليم الحالي بمراحله المختلفة وضعف البحث العلمي والإختراعات التي كلها لا تشجع على التقدم.
- ارتفاع نسبة اللاجئين العرب في الدول العربية.
- تزايد اتساع الفجوة الغذائية العربية سنة بعد أخرى
- ضعف الوحدة الوطنية والاستقرار والسلم الأهلي في بلدان عربية عديدة
- عدم تحقق التكامل الإقتصادي العربي وسيادة القطرية العربية في مواجهة التكتلات العالمية.

كما تواجه الدول العربية تحديات جمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعود إلى القيود الناجمة عن ندرة المياه ومحدودية الأراضي، وارتفاع الإنفاق العسكري، بالإضافة إلى عدم كفاءة الاستخدام، وانخفاض الإنتاجية، والأثر الكبير في القدرات الحيوية لتلك الموارد على تجديد خدماتها للتنمية المستدامة

2.1 :جدلية العلاقة بين إقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة :

1.2.1 الإحتواء والإنتماء بين المفهومين : إقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة

تؤدي ثقافة أفراد المجتمع ووعيهم بأهمية المعلومات دوراً هاماً في توضيح فكرة مجتمع المعلومات، فالثقافة هي أهم عوامل التغيير في المجتمع. فعلى سبيل المثال نجد أن هناك ارتباط بين درجة إنتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين حدوث تبعات ثقافية قد يظهر مردودها في طرق التفكير والأداء العملي في بيئة استخدام روافد معلوماتية أخرى، ويجب أن تبدأ هذه الثقافة للوعي المعلوماتي منذ الصغر أي أن يتم تنمية هذا الوعي لدي أفراد المجتمع منذ المراحل التعليمية الأولي وذلك لأنه استثمار لا ينتهي.

لذا فإن أعظم وأقوى إستثمار يجب أن تتبناه المجتمعات هو إستثمار في قدرات ومهارات مواطنيها لأنه إستثمار دائم بدوام هذه الدنيا وأي إستثمار غيره سيكون معرضاً للزوال أو لتناقص قيمته، فمثلاً الموارد الطبيعية تزول وتتناقص قيمتها... وما إلي ذلك، وبالتالي فإن أول خطوة يخطوها المجتمع في طريق تحوله إلي مجتمع المعلومات يجب أن تبدأ من التربية والتعليم.

وفي العرض الذي قدماه (ستن فيلد ("Steinfield" و(جيري("Jerry" حيث رأيا أن الخاصية المميزة لمجتمع المعلومات تتمثل في تركيبته الاقتصادية أي في طبيعة إقتصاد المعلومات واستشهدا في ذلك بالأبحاث التي بدأها العالم "ماكلوب" عام 1962 ليثبت بها نمو قطاع المعرفة في أمريكا الذي أثبت بتحليله أن الصناعات التي تهتم في المقام الأول بإنتاج المعرفة وتوزيعها والتي أطلق عليها صناعات المعرفة "Knowledge Industries" قد أسهمت في الناتج القومي بنسبة حوالي 40 % في بداية الستينيات وتنمو بمعدلات أعلي من قطاع الصناعة وفي هذا التوقيت المبكر جداً توقع " ماكلوب " أن صناعات المعرفة هذه تؤدي إلي ظهور مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات [30].

أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية البشرية المستدامة، فهي أداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم ولتمكينهم من التغلب على الحرمان المادي وبناء مجتمعات مزدهرة. كما أن المعرفة – إنتاجا وتوظيفاً – قد أصبحت في مطلع القرن الحادي والعشرين الوسيلة الكفيلة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في جميع ميادينها.

أن من المبادئ التي أقرتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في جنيف 2003 هو مبدأ تمكين الدول والمجتمعات لبناء مجتمع معرفة جامع وذي توجه تنموي ويضع الإنسان في صميم اهتمامه.

وهذه الرؤية تنبع من إدراك أن مجتمع المعرفة غايته الإفراد ويتجه نحو تنميتهم، فهو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يجعل الإفراد والمجتمعات والشعوب قادرة على تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بالتنمية الشاملة وفي تحسين نوعية حياتهم[31].

ان الحقبة الراهنة من تطور البشرية والتي تقوم على كثافة المعرفة والتسارع الهائل، أصبحت تعكس مرحلة تاريخية تكون للمعرفة فيها دور كبير وأصبحت هي المعيار الاساسي في قياس الرقي البشري من خلال دورها في تعزيز وتطوير القدرات الإنتاجية مما يصب في تعظيم الأثر التنموي المتوقع الحصول عليه.

وبعد صدور تقرير التنمية البشرية 1990، أصبح مبدأ التنمية البشرية البديل الأساس لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي. وهناك جهود لهذا التغيير تتمثل في أن استئصال الفقر أصبح نشاط متعدد

الإبعاد. فالفقر يعد أكثر من كونه نقص أو افتقار للرفاهية المادية، بل في الصحة، وضعف التعليم والحرمان من المعرفة والاتصال، والعجز عن ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية. لذا تقوم تقنيات المعلومات والمعرفة بدور بارز في هذا المفهوم الشامل للفقر، فهي توفر الأدوات والوسائل لتحسين الصحة والتعليم[32].

2.2.1 أسس تحقيق تنمية مستدامة في العلم العربي بأبعاد إقتصاد المعرفة :

تسعى الدول العربية إلى إرساء ركائز الإقتصاد المعرفي والصناعة المعرفية تمهيدا للتحول من إقتصاد مبني على الريع إلى إتباع مسار التنويع الإقتصادي المؤدي بخط ثابتة إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. الأمر الذي إنعكس في تزايد إهتمام حكومات تلك الدول خلال السنوات الأخيرة، من خلال تنويع إقتصاداتها لبلوغ وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

بدأت الدول العربية أول ما بدأت في إعطاء إهتمام كبير للبحث العلمي والتكنولوجي وتحفيز الإبداع والإبتكار، وذلك من أجل النهوض بمفهوم الإقتصاد المعرفي القائم على المعرفة والبحث العلمي وإستثمار حقوق الملكية الفكرية بما فيها براءات الإختراع في أغراض التنمية المستدامة.

2.واقع هيكل البناء المعرفي في العالم العربي :

يتطلب الإنتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة إلى إعداد إستراتيجية لتقييم أصول المعرفة العربية من جانب، ومن جانب أخر وضع برامج لتهيئة مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة بدلا من إستهلاكها، مما يعني إبتكار وإبداع المعرفة، وليس تلقي وإستقبال المعرفة فقط، وعليه فإن التخطيط لإستراتيجية عربية متكاملة هدفها إنتاج المعرفة يتطلب البحث عن المحتوى المعرفي المناسب للدول العربية في عدة قضايا تخص التنمية الإقتصادية فيها، ومحاولة إيجاد حل لمواجهة الفجوة المعرفية من خلال زيادة الإنفاق على التنمية لتطوير القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على أسس ضعيفة.[33]

لم تعد القواعد الإقتصادية التقليدية تناسب الدول التي ترغب في تحقيق وإحداث طفرة تنموية سريعة تواكب الدول المتقدمة، فإنتاج السلع المادية أو تصدير المواد الخام لم يعد هو المحرك للنمو والتقدم، ونظرا لتعاظم الدور الذي تقدمه المعرفة والتكنولوجيا في الإقتصاد المعاصر بات على الدول العربية الإستجابة للمتطلبات والمتغيرات في السوق العالمية الذي يفرض على إقتصاداتها تلني قواعد جديدة تتطلب منها طرح إستراتيجية للإقتصاد المعرفي ذات محاور وآليات قابلة للتطبيق فالدول العربية تحقيقا للتنمية المستدامة فيها[34].

1.2. بدايات النجاح عالم إقتصاد المعرفة في العالم العربي : نجاح عدد من الدول العربية في ترسيخ مواقعها كاقتصاديات تقوم على المعرفة. يعزى التقدم المحقق من قبل عدد من الدول العربية على صعيد بناء واستدامة اقتصاد المعرفة إلى التحديات المرتبطة بكل من:[35]

- المنظومة الاقتصادية والمؤسسية،
- التعليم والتدريب،
- منظومة الابتكار،

– البنية التحتية للاقتصاد المعرفي (تقنية المعلومات والاتصالات)

تشير المؤشرات التي ترصد وضع المعرفة في العالم العربي إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول الإقتصاد المعرفة، حيث تعد مؤهلة أكثر من غيرها. هناك إمكانات كبيرة للاستفادة من فرص التكامل الاقتصادي العربي في دعم التحول الاقتصادات المعرفة (في ظل وجود دول متقدمة من حيث البنية الأساسية الممكنة مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول عربية أخرى لديها رأس المال المعرفي الذي يمكنه أن يسهم إيجابا هذا التحول مثل مصر، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان.)

2.2. جهود الدول العربية للإلتحاق بركب الإقتصاد المعرفي :

هناك عدد من المجالات التي تقود تطبيق إستراتيجيات المعلوماتية والاتصالات، ومنها بناء التكنولوجيا وإنشاء مؤسسات البحث والتطوير، ودرجة الوعي بالمعلوماتية لدى الحكومات العالم العربي وخططها الإستراتيجية في هذا المجال، والملاحظة أن هناك مستويات متفاوتة من الوعي والاهتمام بالمعلوماتية والاتصالات لدى الدول العربية، سواء على مستوى الإستراتيجيات أو نجاح الفعلي في تنفيذها من خلال الأطر التالية:[36]

1 : الأطر القانونية والتشريعية : حصلت معظم الدول العربية على العضوية في منظمة التجارة العلمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، فضلا عن وجود قوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية، ولهذا قامت بتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتها.

2 : العمل على خلق بيئة مشجعة للبحث : أبدت الدول العربية إهتماما مميزا بالدوافع المؤدية لإقتصاد المعرفة على غرار المبادرات التكنولوجية رغم تدني مخصصات الموازنة للبحث العلمي، والمؤكد أن توفر بيئة للبحث والتنمية بمساعدة الحكومات والقطاع الخاص سوف تؤدي إلى تشجيع نشر المعرفة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين إنتقال بيئة إقتصاد المعرفة بين القطاعين العام والخاص، وتأكيد الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتنشيط دور الجامعات والبيئة السياسية على سؤاء.

تطوير الطاقة العلمية الكامنة في الدول العربية : تناضل بعض الدول العربية لإيجاد المنظومات والمؤسسات الكفيلة بتنشيط البحث العلمي في مجالات مختلفة، وإفساح الفرص أمام الباحثين للعمل والحصول على المخصصات المناسبة، وهناك ست دول عربية تعمل على تشغيل مراكز تكنولوجية لتطوير البحوث التكنولوجية مثل السعودية والإمارات والجزائر وغيرها من الدول.

وضع الإمكانيات المادية والبشرية : لتشجيع وتطوير مجال اقتصاد المعرفة، كان على الدول العربية وضع كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الوثبة الصحيحة في عالم المعرفة واقتصاد المعرفة، حيث خصصت ميزانيات إضافية معتبرة لفتح آفاق هذا الميدان، بعدما كانت توفر ما قيمته 1 من المائة من ميزانية الدولة للمعرفة ومجالاتها.

3. إستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في ظل الإندماج في –إقتصاد المعرفة

1.3.التنمية بالإقتصاد المعرفي

التّنمية الاقتصاديّة (بالإنجليزيّة Economic Development): هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ، أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا. وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامة.

أصبحت المعرفة إكتسابا، إنتاجا وتوظيفا الوسيلة لتحقيق هذه الغاية ومن ثم بلوغ الاستراتيجية التنموية كما أن كفة التوازن ين المعرفة والموارد الأخرى في البلدان المتقدمة نفسها رجحت نحو المعرفة بإعتبارها المورد الرئيسي في المجتمع ما بعد الرأسمالية، وأن الأنشطة المعرفية هي المصدر الحقيقي لخلق الفعالية الإقتصادية.

أصبحت المعرفة على مستوى الإقتصاد الكلي عامل إنتاج هام يسمح بإيجاد الفوارق والأفضليات التنافسية ين المناطق والبلدان، فتعديل وتأهيل الإقتصاد والتنمية الجهوية ولقطاعية الهادفة إلى تحقيق تنمية إنسانية المستدامة، كلها نتاجات لا يمكن فصلها عن البعد المعرفي أو بالأحرى الرأسمال المعرفي للمجتمع.

وبما أن النظرية الإقتصادية الحديثة تقوم على أساس أن المعرفة هي الشكل الأساسي لأي مشروع تنموي ناجح ومستدام، وهي بمثابة الرأس المال الحقيقي الذي لا ينضب، لأن الإستدامة تنتج من تراكم المعرفي والتطور التكنولوجي والأبحاث والتطور والإبداع التكنولوجي محليا ووطنيا، وكل ذلك يشكل في مجموعة مفردات بيئة معرفية، وهي ذات دور حيوي في توليد الثروة ورفع معدلات النمو بصورة
مستدامة.

لقد إستطاعت عدة دول عربية أن تجتهد في تفعيل إقتصاد المعرفة كإطار لتحقيق التنمية المستدامة واضعة إستراتيجية شامة بعيدة المدى تقوم على أسس واضحة وصريحة وبما يتناسب مع الدعم المادي والبشري والمعنوي.

2.3. البحث العلمي والتنمية المستدامة

يعد التقدم العلمي والتكنولوجي بوجه عام، والبحث العلمي والابتكار على وجه الخصوص، من أهم العوامل المؤثرة ليس فقط في الإسراع بوتيرة التنمية ومستوى الرفاه الاجتماعي للمواطن، بل أيضاً في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل المناخ المعرفي وعصر الثورة الصناعية الرابعة بالألفية الثالثة.

وتأكيداً لهذا المفهوم، وتوافقاً مع هذه الرؤية الاستراتيجية، تضمنت وثيقة العديد من الدول العربية للتنمية المستدامة محوراً منفرداً عن الرؤى المختلفة للمعرفة والابتكار والبحث العلمي[37].

إذ أفادت وثيقة التنمية المستدامة، كمثال حي والتي أطلقتها الحكومة المصرية في عام 2015، بـ« تتبلور الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والبحث العلمي والابتكار في أن تكون مصر بحلول عام 2030 مجتمعاً مبدعاً ومبتكراً ومنتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات التنموية»

وفي هذا الإطار، تتبلور الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي– وفق استراتيجية التنمية المستدامة– في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية حتى نهاية عام 2030 القادم، وهى:

1. تعظيم الإنتاج المعرفي من خلال تهيئة البنية التشريعية والاستثمارية والتمويلية والأساسية.
2. رفع كفاءة إنتاج الابتكار من خلال تشجيع الإنتاج الإبداعى وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات التنموية وتطوير التعليم الأساسي والعالي والبحث والتطوير.
3. العمل على زيادة المنتج المعرفي للقطاعات ذات الأولوية.

الخاتمة :

يعد التحول إلى اقتصادات المعرفة من أهم ركائز الاستدامة الاقتصادية. يقصد بالاقتصاد المعرفي الاقتصاد القائم على المعرفة سوا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الاقتصاد تعتبر المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي. تعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تقنيات االإتصالات والمعلومات وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة. تعتبر الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة.

تشير المؤشرات التي ترصد وضع المعرفة في العالم العربي إلى مضي عدد من الدول العربية قدما في التحول إلى إقتصاد المعرفة، حيث تعد مؤهلة أكثر من غيرها لهذا التحول.

هناك إمكانات كبيرة للإستفادة من فرص التكامل الإقتصادي العربي في دعم التحول لإقتصاديات المعرفة (في ظل وجود دول متقدمة من حيث البنية الساسية الممكنة مثل بعض الدول العربية التي تملك رأس المال المعرفي الذي يمكنه أن يساهم إيجابا في هذا التحول.

وعليه فإنه من الضروري أن تبني الدول العربية الإستراتيجيات ممنهجة واستباقية للتحول إلى اقتصاد المعرفة تستند إلى اغتنام فرص الثورة الصناعية الرابعة ومواجهة التحديات المترتبة عليها.

–تعزيز مستويات تراكم رأس المال المعرفي في ظل مستهدفات كمية ونوعية مرتبطة باستراتيجيات التحول الإقتصاد المعرفة

– .الاستثمار في التعليم، والتدريب، والبحث، والتطوير، والابتكار بهدف استنادا سياسات واستباقية الرفع المستمر لمستويات الإنتاجية والتنافسية إلى لتحديد متطلبات أسواق العمل والمنتجات

– .التحول باتجاه القطاعات عالية القيمة المضافة كأساس لدعم التنافسية الدولية وزيادة مرونة الهياكل الاقتصادية

– .تسهيل وجود بيئة ممّكنة للتحول الهيكلي للاقتصاد المعرفي على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال وأسواق العمل والمنتجات والتمويل.

التهميش

[1] فليح حسن خلف: اقتصاد المعرفة، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص، ص.8–9.

[2] Thomas H Davenport, Laurence Prusak : Working Knowledge, How Organisations Manage What They Know, Harvard business school press, 2000, USA, p : 03

[3] ربحي مصطفى عليان: إدارة المعرفة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 59.

[4] محسن أحمد الخضيري، إقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ص 11.

[5] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب: "اقتصاد المعرفة"، مركز الدراسات والبحوث للدول النامية، القاهرة، 2006، ص: 21.

[6] Peter Drrucker," The Age of Discontinuity; GuidelintoOur Changing Society". Harper and Row ,New York(1969).

[7] المهندس أمجد قاسم، "تعريف اقتصاد المعرفة وأهميته في تقدم المجتمعات، https://al3loom.com/?s آفاق علمية وتربوية: 29 مارس 2011، تاريخ التصفح :12 فيفري 2022، 16سا.

[8] د. عصام بن الشيخ "اقتصاد المعرفة وبناء دولة القانون" جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر، نوفمبر2015.ص.6.

[9] عيسى خليفي وكمال منصوري، البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي حول : المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 13/12 نوفمبر 2005، ص: 69.

[10] أ. د. طعان صادق، "الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإقتصاد العراق: جامعة الكوفة، العدد 13، 2009، ص.8.

[11] التربويون الجدد، المدونة الإليكترونية" الإقتصاد القائم على المعرفة" Knowledge-based economy، 13سبتمبر 2017، تاريخ التصح : 22 نوفمبر 2021 / 10.

[12] د. مراد علة " الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً – "جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، https://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=33764، 10/جانفي 2012، تاريخ التصفح : 14فيفيري 2022، 21سا و45د.

[13] بولصباغ رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2012–2013، ص ص 54، 71.

[14] الحدراوي حامد كريم، "تأثير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في اقتصاد المعرفة"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص ص 35–51.

[15] ومجد خضر " مفهوم اقتصاديات المعرفة"، https://mawdoo3.com، 7 سبتمبر 2016، تاريخ التصفح : 23 ديسمبر 2021.

[16] العنزي، علي بن ضميان، مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى العالمي السنوي السابع للجمعية السعودية العالم والاتصال العالم والاقتصاد ... تكامل الأدوار في خدمة التنمية، جامعة الملك سعود – قسم الأعلام. المملكة العربية السعودية، ص ص 4-5.

[17] د. محمد دياب "إقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي" مجلة الدفاع الوطني اللبناني، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية- الإعلام الجديد، العدد 65، جويلية 2008، ص 9.

[18] نفس المرجع، ص 10.

[19] يوسف حمد الإبراهيم، التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، كتاب جماعي حول تنمية الموارد البشرية في إقتصاد مبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 01 أفريل 2004، ص: 102-103.

[20] مدحت محمد ياسمين، أبو نصر متحت، التنمية المستدامة : مفهومها، أبعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن، 2017، ص 98.

[21] زينب فؤاد عبد اللطيف إبراهيم، آليات تفعيل التنمية المستدامة في الإقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2010، ص 56.

[22] عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة، ط1، العبيكان للنشر، السعودية ، 2015)، ص 21.

[23] مصطفى محمود أبو بكر، دليل التفكير الإستراتيجي وإعداد الخطة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية : 2000، ص 131.

[24] فلكاوي نجوى، '' تنمية الموارد البشرية وفق معايير الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية الجزائرية '' أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة محمد لمين دباغين، السطيف، 2017، ص ص 208 - 232.

[25] العايب عبد الرحمان، '' التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة '' أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، السطيف، 2011، ص ص 99 - 113.

[26] عبد الله عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة : مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، ط1، العبيكان السعودية، 2015، ص ص 17-34

[27] منظمة الامم المتحدة، دعم التنمية المستدامة والعمل المناخي، الجزائر في 2022/01/12 -https://www.un.org/ar/our work/support-sustainable-development-and-climate-action

[28] ماري لومي، كيف نعكس وجهة التنمية في العالم العربي ؟ نحو سياسات مرتكزة على البيانات تسارع بنا نحو أهداف التنمية المستدامة، مجلة دبي للسياسات، عن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، ، العدد الثالث، يناير 2021.، ص 26.

[29] هند صبيح رحيم، إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، العدد 15، ماي 2020، ص ص 410-415.

[30] لامية طالة، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة : نحو مقاربة مفاهمية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 11 العدد الأول، 2021، ص ص 174-190.

[31] محمود على الصادق، إقتصاد المعرفة وأساسيات تحقيق التنمية، ط1، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 25.

[32] العايب عبد الرحمان، '' المرجع السابق، ص ص 99 – 113

[33] تقرير المعرفة العربي للعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 84.

[34] د. فاتن عبد الأول منشى، الإقتصاد المعرفي، رؤية للإستدامة بالوطن العربي، ط1، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة 2019، ص 146.

[35] د. هبة عبد المنعم، د. سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 51، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2019، ص 48.

[36] م. خالد ياسين الشيخ، الإقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، رسالة لنيل شهادة الماجستير التأهيل والتخصص في الريادةة والإدارة الإبداع، المعهد العالي للتنمية الإدارية، جامعة دمشق، سوريا، 2015–2016، ص ص 38 – 39.

[37] د. معتز خورشيد، اقتصاد المعرفة من أجل التنمية المستدامة، جريدة المصري اليوم ،الخميس 13 /09 /2018، https://www.almasryalyoum.com/